الصباح الاقتصادية
12
العدد 3840 - السنة الثالثة عشرة
الإثنين 22 ربيع الآخر 1442 - الموافق 7 ديسمبر 2020
Monday 7 December 2020 - No.3840 - 13 th Year

«العام» ينخفض 8.9 نقاط

البورصة تستقبل مجلس الأمة الجديد بمؤشرات متباينة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على انخفاض مؤشر السوق العام 9ر8 نقطة ليبلغ مستوى 5533ر64 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر16 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 89ر7 مليون سهم تمت عبر 5259 صفقة نقدية بقيمة 21ر8 مليون دينار (نحو 76ر3 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 19ر03 نقطة ليبلغ مستوى 4409ر57 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر43 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 51ر7 مليون سهم تمت عبر 2196 صفقة نقدية بقيمة 4ر5 مليون دينار (نحو 15ر7 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 22ر4 نقطة ليبلغ مستوى 6101ر23 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر37 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 9ر37 مليون سهم تمت عبر 3063 صفقة بقيمة 17ر2 مليون دينار (نحو 60ر2 مليون دولار).

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 4ر5 نقطة ليبلغ مستوى 4501ر31 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر12 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 41ر9 مليون سهم تمت عبر 1649 صفقة نقدية بقيمة 4ر05 مليون دينار (نحو 14ر17 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (يوباك) و(السورية) و(بيان) و(وطنية د ق) أما شركات (أعيان) و(خليج ب) و(أهلي متحد) و(بيتك) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (النخيل) و(وثاق) و(نابيسكو) و(م سلطان) الأكثر انخفاضا.

وشهدت جلسة اليوم التأثر بالعديد من الأحداث السياسية ، أبرزها انتهاء فرز أصوات انتخابات مجلس الأمة، فضلا عن صدور قرارين أميرين.

يتعلق القرار الأول بدعوة مجلس الأمة لانعقاد الدور العادي منتصف الشهر الجاري، مع قبول استقالة رئيس مجلس الوزراء صباح الخالد الصباح، والتوجه بتصريف الأمور هو ووزراء مجلسه حتى يتم تشكيل الحكومة الجديدة.وبالعودة إلى التداولات، فقد هبطت السيولة عند 21.87 مليون دينار، مقابل 85.13 مليون دينار يوم الخميس، كما تقلصت الكميات إلى 89.75 مليون سهم، علماً بأنها كانت تبلغ 302.18 مليون سهم بالجلسة السابقة.

وتصدر سهم يوباك القائمة الخضراء بنسبة 20.72 %، فيما جاء النخيل على رأس التراجعات بـ4.94 %. وحول أنشط التداولات، تقدم أعيان للإجارة المرتفع 1.40 % الكميات بـ13.18 مليون سهم، فيما تصدر بيتك السيولة بـ3.09 مليون دينار، بنمو 0.29 %.

جلسة متباينة للبورصة

بنك الخليج يوسع تعاونه مع «أڤايا» لتطوير تجربة العملاء

أطلق بنك الخليج، أحد البنوك الرائدة في الكويت، شراكة جديدة تمتد لعدة سنوات مع أڤايا Avaya (NYSE: AVYA))، سعيًا لتطوير تجربة العملاء، من جوانبها المختلفة، وتحويلها رقميًا بما يضمن راحة العميل وحصوله على أفضل خدمة موجودة في القطاع.

وسيتمكن بنك الخليج عبر تبني باقة الحلول المستندة إلى نموذج خدمات «وان كلاود – مركز الاتصال كخدمة» OneCloud CCaaS الخاص بشركة أڤايا، من تلبية الطلب المتزايد من العملاء على الخدمات الرقمية، وترسيخ بيئة عمل مرنة لموظفي مركز الاتصال الذين يفضلون نمط العمل عن بُعد ومن أي مكان يريدونه. استهل بنك الخليج رحلة التحوّل بداية السنة الحالية، عندما بدأت أڤايا بدعم البنك في ذروة انتشار جائحة كوفيد 19، من خلال توفير رخص عمل للموظفين الذين يعملون عن بُعد كي يستفيدوا من حلولها. حافظ هذا المشروع على مستويات خدمات بنك الخليج الاستثنائية، من دون تعريض سلامة الموظفين للخطر، كما حضّر الأرضية المناسبة لإطلاق خطة تحوّل واسعة مخصّصة لتطوير تجربة العملاء.

وقال محمد القطان مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الخليج: «لقد تحضّرنا لتبنّي خطة تحوّل رقمية واسعة النطاق مع أڤايا في بداية العام، لكن أولوياتنا تغيّرت عندما انتشر وباء كوفيد 19. لقد قدمت لنا فرق عمل أڤايا الدعم خلال أسوأ أشهر الجائحة، من خلال تمكين موظفينا للعمل عن بُعد، ما ساهم بتطوير استراتيجيتنا الجديدة التي تواكب معطيات السوق الحالية. وفي الوقت الذي يتطور فيه طلب العملاء ويتغير، لدينا الثقة الكاملة من أننا نعمل مع الشريك التكنولوجي المناسب لمواصلة تقديم تجارب استثنائية وفريدة من نوعها في كافة قنوات العمل، والتي تزداد يوما بعد يوم».

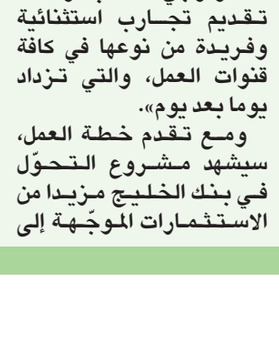

محمد القطان

ومع تقدم خطة العمل، سيشهد مشروع التحوّل في بنك الخليج مزيدا من الاستثمارات الموجّهة إلى تنمية القدرات الرقمية للوصول إلى تأسيس مركز تجربة العملاء. وسيقدم هذا المركز تجارب استثنائية في كل القنوات التي تشهد تعاملا مع العملاء، وفي ذات الوقت سيحافظ المركز على أعلى المقاييس المتعلقة بالخصوصية والأمن الرقمي. وستقدم الحلول الجديدة المبنية على منصات مفتوحة، رحلة متعددة التجارب من خلال تزويد الموظفين بمعلومات تفصيلية حول العملاء، ووصول سهل إلى الخبراء في المواضيع المطلوبة، وإمكانية التنقل بسهولة بين قنوات الوصول إلى العملاء.

وقالت فاتن حلبي مديرة المبيعات الإقليمية في أڤايا: «نشعر بالفخر لدعمنا بنك الخليج خلال تعامله بنجاح مع تحديات الجائحة، وغنيّ عن القول أن هذا البنك هو أحد المؤسسات المالية البارزة على المستوى الإقليمي. ونحن أكثر فخرا، لأننا نستمر بتقديم الدعم إلى البنك خلال مواصلته الاستثمار في كافة المجالات التي تؤدي إلى تقديم تجارب استثنائية للعملاء. بنك الخليج تطوّر على مدى أكثر من 60 عاما، وحقق التحوّلات الضرورية لتلبية متطلبات عملائه، ونتطلع قدما لدعم هذا التحوّل وتمكينه من الاستمرار والتجاوب مع المتطلبات المستقبلية».

أرباح «أركان الكويت» السنوية تتقلص 56 في المئة

تقلصت أرباح شركة أركان الكويت العقارية خلال السنة المالية المنتهية بـ31 أكتوبر عام 2020 بنسبة 56% على أساس سنوي، وذلك وفق بيان لبورصة الكويت، أمس الأحد.

وبلغت أرباح أركان الكويت في العام المالي الماضي نحو 1.02 مليون دينار (3.36 مليون دولار)، مقابل 2.32 مليون دينار (7.64 مليون دولار) بالعام المالي المنتهي بـ31 أكتوبر 2019.

وعزا البيان تقلص الأرباح إلى وجود خسائر تقييم عقارات استثمارية، وخسائر انخفاض قيمة مديني إيجارات.

وعلى مستوى الربع الرابع المنتهي بـ31 أكتوبر السابق، فقد بلغت أرباح الشركة 219.89 ألف دينار، بهبوط 84% عن مستوى الربع المناظر من العام الماضي البالغ 1.38 مليون دينار.

وكانت أرباح أركان الكويت تراجعت 14.3% بالتسعة أشهر المنتهية في 31 يوليو 2020 عند 802.88 ألف دينار، مقابل أرباح الفترة نفسها من العام الماضي البالغة 937.32 ألف دينار.

الغاز الطبيعي يعود مجدّداً لجمع بقايا المكاسب

«ساكسو بنك»: اتفاق أوبك يعزز أسعار النفط..والمعادن تستقطب الطلب

رسم بياني يوضح تدهور العلاقة بين الذهب والنحاس خلال الشهر الماضي

أولي هانسن

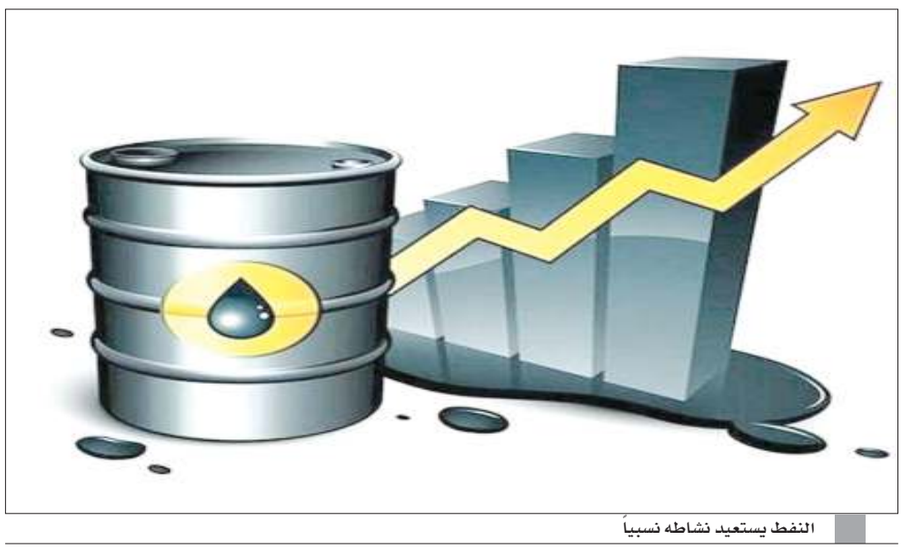
النفط يستعيد نشاطه نسبياً

أوضح رئيس استراتيجية السلع في ساكسو بنك أولي هانسن، خلال تقريره الاقتصادي الأخير أنه بعد 9 نوفمبر، وبسبب التفاؤل بشأن التوصل إلى لقاح، امتدّت زيادة الرغبة بالمخاطرة حتى ديسمبر، حيث تواصل أسواق الأسهم الارتفاع، وفي مقدمتها آسيا، بينما تراجع مؤشر بلومبرج للدولار، والذي يتتبّع أداء عشرة عملات عالمية رائدة مقابل الدولار الأمريكي، نحو أدنى مستوياته في 32 شهر. وإضافة إلى المحفزات الإضافية التي نوقشت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأوبك بلس للتوصّل إلى حل وسط ومعقول بشأن زيادات الإنتاج بعد الجائحة، عززت هذه التطوّرات أسعار النفط الخام والمعادن الصناعية والثمينة على حد سواء.

وتوقف القطاع الزراعي مؤقتاً بعد ارتفاعه بنسبة 25 % منذ يونيو، ليتمثل الخاسر الأكبر في كل من الكاكاو والقمح والبن. وعاد الغاز الطبيعي مجدّداً لجمع بقايا المكاسب، وهبط بمعدل تجاوز 10 % مع طقس شتوي أكثر اعتدالاً من المعتاد في الولايات المتحدة الأمريكية، ما أثار الشكوك حول معدلات الطلب في وقت الإنتاج القوي.

ومع هذه التطورات، وبعد إصدار تقرير الوظائف الشهري في الولايات المتحدة، بقي مؤشر بلومبرج للسلع دون تغيير يذكر خلال أسبوع، ما يشير عادة إلى بداية تباطؤ نشاط التداولات قبل فترة الأعياد ورأس السنة الجديدة. وبالرغم من انخفاضه في السنة التي انطلق ربعها الأول بانهيار ناجم عن حالات الإغلاق الاحترازية، حقق المؤشر انتعاشاً قوياً منذ ذلك الحين.

وعزّز هذا التوجّه من التفاؤل بشأن التوصّل إلى لقاح الشهر الماضي، ويرجّح استمراره حتى عام 2021، على فرض أننا سنشهد انتعاشاً قوياً في النموّ بعد الجائحة، واحتمال تعرض الدولار لمزيد من الضعف، مع ارتفاع مخاوف التضخم وتطورات الطقس. ويمكن لهذه العوامل أن تدفع المؤشر نحو أفضل نتائج سنوية له منذ أكثر من عقد؛ وفي مثل هذا السيناريو، يتوقع أن تُظهر السلع الرئيسية – مثل النحاس والنفط الخام وفول الصويا والذهب – أداءً جيداً.

يعزز ارتفاع أسعار المواد الغذائية من حالة التضخم، والتي قد تزداد قوة في عام 2021؛ وهو ما أبرزته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مؤشرها لأسعار الأغذية في شهر نوفمبر. وقفز المؤشر الذي يتتبّع المعدل المتوسط لأسعار 95 سلعة غذائية موزّعة على خمس مجموعات سلعية، إلى أعلى مستوياته في ست سنوات ليسجّل ارتفاعاً على أساس سنويّ بنسبة 6.5 %. وحققت جميع المؤشرات الفرعية مكاسب في نوفمبر، وارتفع المؤشر الفرعيّ للزيوت النباتية بنسبة مذهلة بلغت 14.5 % منذ أكتوبر، و31 % عن نفس الشهر من العام الماضي.

ووصل النفط الخام لأعلى مستوياته في تسعة شهور بعد أسبوع آخر من النقاشات اتفقت على إثره مجموعة الدول المنتجة في أوبك بلس على حلّ وسط سيشهد زيادة تدريجية في الإنتاج خلال الشهور المقبلة بداية من 500 ألف برميل يومياً في يناير. ومع الانتعاش المتوقع للطلب العالمي على الوقود إثر التوصّل إلى لقاح، ستقطع هذه الصفقة شوطا طويلا لضمان الدعم المستمر لأسعار النفط حتى يتمكّن من الوقوف مجدداً على قدميه.

وبفضل مرونة الصفقة، انتعشت السوق بالرغم من تسعيرها لتأجيل زيادة الإنتاج المتفق عليها سابقاً، والتي تبلغ 1.9 مليون برميل يومياً. ويشير ذلك إلى إمكانية زيادة الإنتاج وتخفيضه في حال كان الانتعاش أبطأ من المتوقع. وبحسب توقعات المحللين، فقد تم اختصار الطريق نحو توازن السوق، ما عزز التكهنات بارتفاع أسعار النفط الخام والوقود حتى عام 2021.

وفضلاً عن هذه التطورات الداعمة، يرجّح أن تبدأ شركات نفط كبرى هذا العام بتخفيض نفقاتها الرأسمالية على المدى البعيد بأكثر من 80 مليار دولار، ما قد يعزز ارتفاع أسعار النفط في عام 2022 وما بعده. لقد شهد العام الماضي تحوّلات كبيرة في أساليب السفر والعمل لدى المستهلكين حول العالم، والزمن وحده كفيل بإيضاح مدى عودة انتعاش معدلات استهلاك الوقود.

وفي ضوء قوة الطلب الآسيوي واتساع نطاقه بعد تراجع جائحة كوفيد19–، يرجّح أن تصل أسعار برميل خام برنت إلى 50 دولار للبرميل في وقت قريب. وسيعتمد مدى هذا الارتفاع على المدى القصير على كيفية تعامل أوروبا، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، مع الموجة الثانية الحالية من الجائحة، والتي لم تتم السيطرة عليها بعد.

كما انتعش الذهب بقوّة بعد الخسارة التي تكبّدها في فترة عيد الشكر، والتي خفضت الأسعار إلى مستويات الدعم الرئيسية دون أن تتجاوزها عند 1763 دولار للأونصة، بارتداد 50 % عن الأسعار المرتفعة في الفترة بين شهري مارس وأغسطس. وفيما تابع إجمالي الحيازات في الصناديق المتداولة في البورصة، والمدعومة بالسبائك، تراجعه بنسبة 3.7 % أو 411 ألف أونصة في أعقاب الإعلان عن التوصل للقاح في 9 نوفمبر، عاد للمعدن بريقه بفضل تجدد الدعم الناتج عن ضعف الدولار، وارتفاع معدلات التضخم، ومحادثات التحفيز في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقبل هذه التطورات، كان الذهب يتلقى بعض الدعم من ارتفاع أسعار الفضة المرتبط بالنحاس. وقد سجّلت أسعار النحاس أعلى مستوياتها منذ أكثر من سبع سنوات، وسط مخاوف متزايدة من الصعوبة التي ستلاقيها شركات المناجم لمواكبة حجم الطلب من الاقتصادات المتعافية، فضلاً عن الزيادة الفعلية للطلب من الصين؛ يضاف إليه التحوّل نحو الطاقة الخضراء، ما يعني الزيادة المستمرّة في الطلب إلى أن تستجمع موجة التحوّل نحو الطاقة الكهربائية زخمها.

وتحت قيادة النحاس، شهدت أسعار الفضة والبلاتين ارتفاعاً كبيراً ما وفر الدعم للذهب قبل الاعتماد على خواصّه الذاتية. وقياساً بالذهب، شهدت الفضة انتعاشا قويا في أغسطس عندما عادت نسبة أسعار الذهب إلى الفضة نحو متوسطها على المدى الطويل عند حوالي 70 أونصة من الفضة مقابل أونصة واحدة من الذهب. وفي هذا الوقت، كان تألّق البلاتين بحاجة لأخبار التوصل إلى لقاح، وانتعاش الطلب على السيارات. ومع تحقق هذين الشرطين في مطلع نوفمبر، تفوّق البلاتين على الذهب بنسبة 20 %، حيث انتقلت نسبة أسعار الذهب إلى البلاتين من 2.15 إلى 1.75 حاليا. ويجدر بنا في النهاية إلقاء نظرة فاحصة على نسبة أسعار النحاس (بورصة لندن للمعادن) إلى الذهب، وارتباطها الوثيق نسبياً بحركة عائدات السندات الأمريكية. ويعتبر ارتفاع النحاس وتلاشي الاهتمام بالذهب مؤشرا على عالم يتحوّل فيه النمو إلى بؤرة التركيز الأساسية. وتؤدي مثل هذه التطورات عادة إلى ارتفاع عائدات السندات، ما يجعلنا لا نتساءل عما إن كان ما نشهده أمراً طبيعياً جديداً، أو يمكننا توقع حدوث إعادة تنظيم؛ وهو ما نعتقد تحققه عبر مزيج من إرتفاع أسعار الذهب التي ستخفض النسبة، وتحقيق زيادة طفيفة في عائدات السندات. كما نرى خطورة ارتفاع العائدات الإسمية للسندات مع تجاوز محتمل للسندات الأمريكية المستحقة بعد 10 سنوات بنسبة تتخطى 1 %، ما يرفع النسبة أكثر نحو 1.5 %. ومع ذلك، ما زالت وجهة نظرنا تشير إلى ارتفاع العائدات الإسمية الحقيقية بفضل ارتفاع معدلات عتبات الربح (توقعات التضخم)، وليس بسبب ارتفاع العائدات الحقيقية، والتي يرجّح أن تبقى ثابتة بالقرب من معدلاتها الحالية عند 1 %–.

وبدراسة المصادر الأساسية للطلب على الذهب، قد يتعرض الطلب على الاستثمار لانتكاسة أخرى على المدى القريب. وبموازاة النشاط الاقتصادي والإجتماعي، يمكن أن نشهد انتعاشاً قوياً في الطلب على المجوهرات، من الصين والهند على أقل تقدير – وهما أكبر الدول الاستهلاكية في العالم. وفي قطاع مثل خلال السنوات الخمس الماضية 50 % من إجمالي الطلب (المصدر: مجلس الذهب العالمي)، قد يكون الطلب المكبوت كامناً بعد الانخفاض بنسبة 40 % على أساس سنوي في الفترة بين الربعين الأول والثالث من هذا العام.

شركات نفط كبرى بدأت بتخفيض نفقاتها الرأسمالية على المدى البعيد بأكثر من 80 مليار دولار

الذهب ينتعش بقوّة بعد خسائره في فترة عيد الشكر